

الاجتماع الثالث للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية

نيويورك، 3-7 آذار/مارس 2025

البند 11 (و) '5' من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في حالة المعاهدة وتنفيذها وغير ذلك من المسائل المهمة لتحقيق أهداف المعاهدة ومقصدتها: مسائل أخرى مهمة لتحقيق أهداف المعاهدة ومقصدتها: العملية التشاورية بشأن الشواغل الأمنية للدول بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية

تقرير منسق العملية التشاورية بشأن الشواغل الأمنية للدول بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية (النمسا)

أولا - موجز تنفيذي

- 1 - تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية حماية سكانها من الأخطار التي تهدد أمنهم. وتمثل الأسلحة النووية تهديدا شديدا وجوهريا لأمن جميع الدول. وينطبق الأمر سواء كانت الدولة تمتلك أسلحة نووية أو لا تمتلكها، أو تعتمد على الردع النووي أو لا تعتمد عليه، أو معنية بشكل مباشر أو غير مباشر بنزاع نووي. وبالتالي، فإن الرد على هذا التهديد من خلال السعي لإزالته هو مسؤولية رئيسية ومصدر قلق مشروع لجميع الحكومات، وهو مسعى "واقعي" تماما يصب في مصلحة أمنها الوطني.
- 2 - وسيؤدي أي استخدام للأسلحة النووية إلى عواقب إنسانية وأمنية كارثية. فبالإضافة إلى الدمار المباشر، يمكن لذلك الاستخدام أن يستنزف قدرات الاستجابة الإنسانية، ويؤدي إلى آثار عالمية وعابرة للحدود، ويحدث آثارا قصيرة وطويلة الأجل على البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمستقبلية. فالتبيعة التراكمية والمعقدة والمتتالية لهذه العواقب - بما فيها النزوح وتهديدات الحق في الحياة - قد تجعل توفير الاستجابة الملائمة مستحيلا وتعرض أمن البشرية جمعاء للخطر.
- 3 - وبالنظر إلى هذه العواقب الوخيمة، فإن استمرار وجود الأسلحة النووية ودورها كوسيلة "أساسية" لتوفير الأمن والاستقرار للدول التي تمتلكها أو تعتمد عليها يمثلان تهديدا مباشرا وخطيرا لأمن الدول



الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويتفاقم هذا التهديد مع استمرار وتزايد أهمية الأسلحة النووية والتأكيد عليها في المواقف والمذاهب النووية، إلى جانب التحديث النوعي للترسانات النووية وزيادة كمياتها وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإصرار المتزايد على أن الأسلحة النووية "ضمانة أمنية" أساسية لا غنى عنها يحرض على الانتشار النووي، وهو ما يقوض نظام عدم الانتشار العالمي ومن ثم يزيد من تصاعد المخاطر الأمنية.

4 - ولا يوجد يقين بشأن فعالية الردع النووي ولا بعدم فعاليته. ومع ذلك، لا جدال في احتمال فشل الردع النووي. فليس ثمة ما يؤكد قدرة الدول المسلحة نووياً على السيطرة على التصعيد وتجنب سوء التقدير أو الحوادث، حسبما يتضح من حالات سابقة من الحوادث الوشيكة والحوادث وسوء التقدير والتفادي بمخالفة الحظ. ويستحيل بالقدر نفسه أن يثبت بشكل قاطع الادعاء بأن الردع النووي قد حال دون نشوب حرب واسعة النطاق ونزاع نووي في الماضي، وهذا الادعاء لا يوفر يقيناً بأن الردع النووي سيحدث الآثار المتوخاة في المستقبل. ويُحتمل أن يؤدي استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة في المجال العسكري إلى زيادة كبيرة في عدم اليقين وبروز مخاطر جديدة.

5 - وغالباً ما يميّز الردع النووي عن الإكراه أو الابتزاز أو الإجبار، ولكن جميع هذه المفاهيم تعتمد على التهديد باستخدام السلاح النووي في سيناريوهات (غالباً ما يكون تعريفها غامضاً). ومن منظور الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، تظل المخاطر والعواقب هي نفسها. فهي ترى أنه من غير المقبول أن تتعرض لتلك المخاطر، التي تنشأ خارج نطاق سيطرتها ودون مساءلة من جانبها. ومع ذلك، فإن الجهود التي تبذلها الدول المسلحة نووياً للحد من المخاطر تركز على تحسين الردع بدلاً من معالجة المخاطر المتأصلة في ممارسة الردع النووي بحد ذاته. والحجة القائلة بأن نزع السلاح يجب أن ينتظر إقامة بيئة "آمنة" في المستقبل هي حجة مخادعة وتكرس التراجع عن العمل. إذ في المقابل، يؤكد المشهد الأمني العالمي الشديد الثقل على الحاجة الملحة إلى تحول النموذج الفكري بعيداً عن الردع النووي.

6 - وغالباً ما تكون الكثير من المناقشات والتحليلات المتعلقة بالردع النووي وسيناريوهات استخدام الأسلحة النووية مناقشات وتحليلات نظرية. ولا توجد إلا معلومات قليلة عن مدى المراجعة الفعلية في التخطيط النووي وتقييمات الاستهداف في الدول المسلحة نووياً لعواقب استخدام الأسلحة النووية على البشر والمجتمعات، بما في ذلك الامتثال للالتزامات القانون الدولي الإنساني. وبالنظر إلى الآثار العابرة للحدود لتجربرات الأسلحة النووية وآثارها المحتملة على الصعيد العالمي، تكتسي هذه التقييمات أهمية حيوية بالنسبة للدول غير الأطراف في نزاع. وبالمثل، هناك نقص في المعلومات بشأن التدابير التصحيحية القائمة، إن وجدت، لمعالجة العواقب وتعويض الدول الثالثة إزاء ما لحقها من آثار التجربرات النووية. ويشهد التاريخ للدول المسلحة نووياً بعدم شفافيته وعدم اعترافها بالآثار الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية، بما في ذلك حالات التعتيم والبيانات الكاذبة.

7 - ومن وجهة نظر الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ينبغي أن تستند قرارات السياسات المتعلقة بالأسلحة النووية أساساً إلى الحقائق العلمية المتاحة بشأن عواقب ومخاطر الأسلحة النووية بدلاً من الاستناد إلى المنافع الأمنية غير المؤكدة للردع النووي. وتبين المجموعة المتزايدة من البحوث العلمية الجديدة أن العواقب الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية والمخاطر المتأصلة فيها هي أكثر خطورة وتتسم بطابع تراكمي وعابر للحدود وممتلئ وبطول الأمد وبتعقيد أكثر مما كان معروفاً من قبل. ويجب توسيع نطاق هذه المجموعة من البحوث وتطويرها من أجل تحسين فهم التأثيرات الأولية والمعقدة

والمترابطة والمتتالية على حد سواء في مختلف النطاقات الزمنية واتباع منظور تحليل النظم أخذاً في الاعتبار تعدد القطاعات والبحوث.

8 - وتشترك الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية مع جميع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في هدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية يتوفر فيه أمن غير منقوص للجميع. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا باتخاذ خطوات فعالة نحو نزع السلاح. وبدلاً من ذلك، يتضاءل فعليا أمن الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بسبب الأسلحة النووية والاعتماد الدائم - في ظل الأدلة المتزايدة والواسعة النطاق على العواقب والمخاطر - على نظام خطير وقائم على التخمين بشأن الردع النووي، حيث ينقل هذا النظام المخاطر بشكل غير مشروع وغير عادل إلى جميع الدول ويهدد مستقبل البشرية.

9 - وتمخضت العملية التشاركية عن مجموعة من التوصيات بشأن تحسين الرسائل، والتواصل مع الجمهور ومختلف الهيئات والمنتديات ومع الدول التي تعتمد على الأسلحة النووية، وبشأن إجراء مزيد من البحوث لتعزيز الحجج ضد الأسلحة النووية.

ثانياً - مقدمة

10 - أنشأت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، في اجتماعها الثاني، عملية تشاركية فيما بين الدورات، تُنفذ بين الاجتماعين الثاني والثالث، بغرض التشاور وتقديم تقرير إلى الاجتماع الثالث للدول الأطراف يتضمن مجموعة شاملة من الحجج والتوصيات بغرض ما يلي:

(أ) تحسين الترويج للشواغل الأمنية المشروعة وتصورات التهديد والخطر الواردة في المعاهدة والتي تتجم عن وجود الأسلحة النووية ومفهوم الردع النووي وتوضيحها بشكل أفضل؛

(ب) الطعن في صحة النموذج الأمني القائم على الردع النووي، من خلال تسليط الضوء على الأدلة العلمية الجديدة على العواقب والمخاطر الإنسانية للأسلحة النووية ومقارنتها بالمخاطر والافتراضات المتأصلة في الردع النووي والترويج لتلك الأدلة.

11 - وعُيّنَت النمسا لتيسير هذه العملية التشاركية بين الدول الأطراف في المعاهدة والدول الموقعة عليها، بمشاركة الفريق الاستشاري العلمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، وأصحاب المصلحة الآخرين والخبراء، وبالتعاون الوثيق مع الرئيسين المشاركين للفريق العامل غير الرسمي المعني بعالمية المعاهدة.

12 - ويمكن للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية أن تحدد وتوضح من خلال المعاهدة تصورها للتهديدات والشواغل الأمنية المتعلقة بالأسلحة النووية والحاجة الملحة لنزع السلاح النووي. والعنصر المحوري في المعاهدة هو أساسها المنطقي الذي تقوم عليه بشأن العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية للأسلحة النووية والمخاطر المعقدة المرتبطة بها. وتؤيد ذلك مجموعة متزايدة من البحوث العلمية. فشعوب جميع الدول وفي جميع أنحاء الأرض تعاني من خطر كبير بأن تصبح أضرارا جانبية للنزاع النووي أو التقجيرات النووية. وأصبحت الأدلة أكثر إقناعاً من أي وقت مضى بأن أمن البشرية جمعاء يتضاءل بسبب استمرار حيازة الدول المسلحة نووياً للأسلحة النووية واعتمادها عليها.

13 - وعلى الرغم من دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ وعلى الرغم من أساسها المنطقي المستند إلى الحقائق والعلوم، لا تزال بعض الدول لا تبدي استعدادها للتواصل البناء بشأن الشواغل الأمنية المشروعة وتصورات المخاطر والتهديدات التي صيغت في المعاهدة ومن خلالها. ويشير ذلك إلى انفصال جوهرى بين ما تقدمه الدول التي تعتمد على التهديد النووي من حجج بشأن الأمن ودور الأسلحة النووية من جهة، ومن جهة أخرى الشواغل الأمنية بشأن العواقب والمخاطر الإنسانية الناجمة عن وجود الأسلحة النووية والاعتماد عليها، وهما الوجود والاعتماد اللذان تستند إليهما المعاهدة.

14 - وما فتئ نهجان أمنيان متضاربان حاضرين في خطاب الأسلحة النووية منذ فجر العصر النووي: أحدهما يبرر الأسلحة النووية أساساً من منظور ردع تهديد الأمن القومي لدول من جانب دول أخرى، في حين يعتبر النهج الآخر هذه الممارسة في حد ذاتها تهديداً جوهرياً لأمن البشرية المشترك. فالمنظور الأول الذي تتبناه الدول التي تعتمد على التهديد النووي هو السائد في الخطاب النووي على الصعيد العالمي. ويتجدد التأکید عليه حالياً رداً على الحالة الجيوسياسية المتدهورة. أما المنظور الأمني الثاني فما فتئت تتمسك به غالبية الدول غير النووية وزاد مع انضمام دول جديدة إلى منظومة الأمم المتحدة وبالنظر إلى عملية الانتشار النووي وعدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وقد تعزز هذا المنظور أيضاً بمجموعة متزايدة من الأدلة العلمية بشأن العواقب والمخاطر الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية التي قد تؤثر على جميع الدول.

15 - ويكمن تحدٍ رئيسي بالنسبة للأمن الدولي ومستقبل منظومة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في مدى إمكانية التقريب بين التصورين الأمنيين المتباينين أو على الأقل كيفية النظر فيهما بطريقة بناءة من أجل صياغة مسار أكثر اتساقاً للمضي قدماً في كيفية التعامل مع التهديد الوجودي للأسلحة النووية.

16 - وبالتالي، فالغرض من هذه العملية التشاورية وهذا التقرير هو وضع نهج أكثر انسجاماً، عن طريق صقل حجج الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بشأن شواغلها الأمنية المتعلقة بالأسلحة النووية، والمساهمة في جهود بلوغ عالمية المعاهدة. والهدف من ذلك هو مساعدة الدول الأطراف في المعاهدة في تحسين صياغة مواقفها والدفاع عنها في المحافل ذات الصلة. غير أنه في المقام الأول، يتمثل الأمل والهدف المعلن لهذه العملية التشاورية في أنها ستساهم في خطاب دولي أكثر جدوى بشأن الأسلحة النووية، والتصورات المختلفة بشأن الأمن والأسلحة النووية، و"جاذبيتها" مقابل مخاطرها، والسعي الجماعي لتحقيق الأمن الدولي. ومع تزايد المخاطر النووية، ليس من المبالغة التشديد على الطابع الملح لهذه المسألة.

17 - وفي شباط/فبراير 2024، عمم الميسر خطة عمل بالإضافة إلى النص الحالي المتفق عليه (انظر المرفق الأول)⁽¹⁾ بشأن الشواغل الأمنية وتصورات التهديدات والمخاطر والعواقب الإنسانية والردع النووي المستمدة من معاهدة حظر الأسلحة النووية والإعلانين السياسيين للاجتماع الأول (في عام 2022) والاجتماع الثاني (في عام 2023) للدول الأطراف في المعاهدة، وكذلك مجموعة من الأسئلة الإرشادية المقترحة للمشاورات (انظر المرفق الثاني). وبين الاجتماعين الثاني والثالث للدول الأطراف، نُظمت ست مشاورات افتراضية بمشاركة الدول الأطراف في المعاهدة والدول الموقعة عليها، وحضرها الفريق الاستشاري العلمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية. وقدم عدد من الخبراء

(1) توجد معلومات إضافية تتضمن مرفقات هذه الوثيقة على العنوان الشبكي التالي: <https://meetings.unoda.org/meeting/73413/documents>

المدعويين⁽²⁾ إحاطات و قدموا مدخلات قيمة للرد على الأسئلة الإرشادية. وقدّم عدد من الدول الأطراف مدخلات كتابية للعملية التشاورية وأسئلة إرشادية و/أو تعليقات شفوية عليها خلال المشاورات الافتراضية.

18 - ويتضمن هذا التقرير موجزا تجميعيا للمدخلات الجماعية التي تم تلقيها خلال العملية التشاورية وتحليلا لكيفية ارتباطها بالسؤالين اللذين كُلفت هذه العملية بالنظر فيهما. ويتضمن التقرير أيضا، حسبما صدر به تكليف، مجموعة من التوصيات الموجهة للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بشأن كيفية المضي قدما بهذا العمل من خلال أنشطة في مختلف المحافل ومن خلال إشراك مختلف أصحاب المصلحة.

ثالثا - الشواغل الأمنية وتصورات التهديدات والمخاطر المكرسة في المعاهدة

19 - تقع على عاتق جميع الدول مسؤولية حماية سكانها من الأخطار التي تهدد أمنهم. وتتذرع الدول المسلحة نوويا بهذا المبدأ لتبرير سياساتها المتعلقة بالأسلحة النووية، لكنه ينطبق بالقدر نفسه على غالبية الدول غير النووية، خاصة في مواجهة التهديدات الوجودية العالمية. فإلى جانب الجوائح وتغير المناخ الكارثي والمخاطر المحتملة للكاء الاصطناعي، ينشأ عن الحرب النووية وبالتالي عن دوام وجود الأسلحة النووية أحد أكثر التهديدات العالمية والوجودية حدةً لجميع الدول وسكانها والمحيط الحيوي والحضارة الإنسانية.

20 - ويمثل الرد على هذا التهديد من خلال السعي إلى إزالته شاغلا رئيسيا ومشروعا ومسؤولية وطنية. ومع ذلك، فإن التحدي الكبير هو عندما تبرر الدول المسلحة نوويا هذا التهديد بزعم أن الإبقاء عليه يصب في مصلحة أمنها الوطني من أجل ردع عدوان الدول الأخرى المسلحة نوويا. ونتيجة لذلك، يتضاءل أمن جميع الدول الأخرى بشدة وتتعرض لخطر وجودي. فعدم استخدام الأسلحة النووية في الحرب منذ الحرب العالمية الثانية قد يحجب حقيقة أنه يمكن في أي وقت أن يقع نزاع نووي أو حوادث بالأسلحة النووية أو يمكن أن تُستخدم عن غير قصد، ومن ثم يتجسد الأثر الكارثي العالمي على جميع الدول، لكن عدم استخدام الأسلحة النووية بحد ذاته لا يغير هذه الحقيقة.

21 - وفي الوقت نفسه، فإن منظومة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، التي تهدف إلى حماية المجتمع الدولي من هذه المخاطر، ومنع الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح، تواجه تحديات خطيرة. فقد أدى التراجع عن الالتزامات والتعهدات إلى زيادة المخاطر النووية.

22 - وسبق أن أعربت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بشيء من التفصيل عن شواغلها الأمنية وتصوراتها ومنظوراتها بشأن التهديدات والمخاطر والعواقب الإنسانية والردع النووي. وترد فيما يلي لمحة عامة عن الشواغل الأمنية للدول الأطراف في المعاهدة مع التركيز بشكل خاص على العناصر الإضافية التي تنتظر فيها العملية غير الرسمية.

(2) كان من بين الخبراء المدعويين إلى المشاورات الافتراضية بياتريس فين، وماريان هانسون، وباتريسيا جاوريك، وكريستوفر كينغ، وأستريد كالوس، وهانس كريستسن، وموريتز كوت، وريتشارد لبنان، وباتريسيا لويس، وماغنوس لوفولد، وضيا ميان، وغوخار موخازانوف، وبونو بيلوبيداس، وإيما بايك، ونيك ريتشي، وأليسيا ساندروز - زاكري. وفضّل بعض الخبراء المدعويين عدم ذكر أسمائهم. وتمت استشارة عدد من الخبراء الآخرين الذين قدموا مدخلات قيمة غير رسمية.

ألف - العواقب الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية

- 23 - تعد الشواغل الأمنية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية جزءا جوهريا ومتصلا في معاهدة حظر الأسلحة النووية والعملية التي أفضت إلى اعتمادها. ويشمل ذلك المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والبيانات الصادرة عنها، والتي جمعت ما يصل إلى 159 بلدا.
- 24 - وتحديث تجبيرات الأسلحة النووية أثارا قصيرة وطويلة الأجل على البيئة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاقتصاد والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمستقبلية؛ وقد تؤثر على الحق في الحياة وتؤدي إلى النزوح. وعلاوة على ذلك، يُرجح أن تكون هذه العواقب عابرة للحدود وتراكمية ومعقدة ومتتالية، ومن ثم فهي تتعلق بأمن البشرية جمعاء.
- 25 - وبالإضافة إلى معاناة المتضررين مباشرة من التجبيرات النووية، فإن العواقب الإنسانية البيئية الكارثية التي يمكن أن تكون عالمية على الدول والسكان غير المشاركين في النزاع تثير قلقا بالغا. وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة استحالة توفير استجابة ملائمة لهذه الآثار الإنسانية لتجبيرات الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان، ناهيك عن حالة استخدام الأسلحة النووية على نطاق واسع.
- 26 - ولا تقتصر الأضرار على استخدام الأسلحة النووية. فقد خلف إنتاج الأسلحة النووية وتجريبها إرثا من الدمار البيئي الطويل الأمد والعواقب الصحية الوخيمة، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة. أما بالنسبة للسكان المحليين، وغالبا ما يكونون من سكان الشعوب الأصلية، فإن التلوث البيئي يجعل بينتهم الطبيعية البعيدة بما فيه الكفاية عن قلب المدن الكبرى في الدول المسلحة نوويا - غير مناسبة للإنتاج الزراعي، مما يؤثر على صحتهم وممارساتهم الثقافية. وتنتج عن ذلك عقبات أمام التنمية البشرية المتكاملة في المناطق التي تعاني من الفقر بمستويات عالية ومن العديد من تحديات الصحة العامة المستمرة. ويؤدي التعرض للإشعاعات المؤينة التي يخلقها تعدين اليورانيوم أو تجارب التجبيرات النووية أو إلقاء النفايات الإشعاعية أو حوادث دورة الوقود النووي إلى تفاقم هذه المشاكل.
- 27 - وثمة أدلة واضحة أيضا على أن الإشعاع المؤين يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والأطفال والشعوب الأصلية. وقد تجاهلت البحوث والتحليلات التنظيمية هذه الآثار إلى حد بعيد بسبب النماذج المرجعية التي تركز على الذكور، مما أدى إلى نقص منهجي في الإبلاغ عن الضرر الناجم عن التعرض للإشعاع المؤين بين سكان العالم. وبالإضافة إلى الأثر على تطور الحمل، تعاني النساء والأطفال من قابلية شديدة للتعرض للنشاط الإشعاعي، حيث يكون مستوى التعرض للضرر من كل جرعة أعلى مقارنة بالذكور البالغين. والأطفال أكثر عرضة من البالغين للوفاة أو التعرض لإصابات خطيرة، بالنظر إلى زيادة قابلية تعرضهم لتأثيرات الأسلحة النووية: الحرارة والانفجار والإشعاع واعتمادهم على البالغين في البقاء على قيد الحياة في أعقاب هجوم نووي.
- 28 - وتتبع العديد من هذه الشواغل من تجربة شخصية مباشرة مع التجارب النووية. وقد ساعدت هذه التجارب الشخصية، بالإضافة إلى الشواغل الأوسع نطاقا بشأن العواقب والمخاطر الإنسانية للأسلحة النووية، على إنشاء عدد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما هو الحال في أفريقيا عن طريق إعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية الذي اعتُمد في عام 1964، وكذلك في المحيط الهادئ ووسط آسيا. وقد دعمت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية قرارات الجمعية العامة التي تتناول الإرث

النووي، بما في ذلك رفع السرية عن البيانات المتعلقة بالاستخدام النووي والتجارب النووية في الماضي. وبالنسبة للدول الأطراف المتضررة، ليست إزالة الأسلحة النووية مجرد مسألة إزالة المخاطر التي تهدد أمنها، بل هي أيضا مسألة تسوية للمظالم.

29 - وقد أدى التقدم المحرز، لا سيما في مجال وضع النماذج المناخية وتحليل التداعيات، إلى تعميق فهم الآثار الإنسانية والبيئية التراكمية والطويلة الأجل والمعقدة والمتتالية للتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، تجري بشكل متزايد دراسة المناطق المتأثرة بالتجارب النووية والعواقب الإنسانية والبيئية الناجمة عنها - وإن كانت هذه الدراسة لا تزال جزئية فقط - حيث توثق مستويات مرتفعة من الأمراض والوفيات الناجمة عن السرطانات وغيرها من الحالات الصحية، والنزوح، والتغيرات القسرية في النظام الغذائي والإمدادات الغذائية والآثار النفسية الاجتماعية الطويلة الأمد. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الآثار السلبية للتلوث البيئي القائم. ومع ذلك، لم يحظ هذا الأثر بالاعتراف في كثير من الأحيان، وغالبا ما تمت عرقلة الشفافية بشأن هذه العواقب - وهو ما تجلى في الماضي في محاولات لتقديم بيانات كاذبة عن بحوث ظاهرة الشتاء النووي وتقييمات الإشعاع التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواقع التجارب السابقة.

30 - وتمويل البحوث التي تروج لوجهات النظر المؤيدة للأسلحة النووية يفوق الموارد المتاحة للبحوث المتعلقة بالعواقب الإنسانية والبيئية، وكذلك المخاطر المتأصلة في الأسلحة، مما يؤدي إلى تهميش الشواغل الأمنية للدول غير النووية. ويثير هذا الخلل شواغل أمنية إضافية، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من البحث والاستفادة من زيادة مشاركة المنظمات الدولية التي يمكن أن توفر الخبرة ذات الصلة.

31 - وعلى الرغم من عدم إجراء بحوث إضافية، أثبتت البحوث العلمية الصارمة الخاضعة لاستعراض الأقران أنه لا مجال للجدال في الطبيعة العابرة للحدود والتراكمية والطويلة الأجل والمعقدة والمتتالية للعواقب الإنسانية والبيئية، وقد اعترفت بذلك أيضا أكاديميات العلوم في مجموعة الدول السبع. ومع ذلك، لا تزال معظم الدول المسلحة نوويا تعترض على أن هذه الأدلة تتضمن استنتاجات جديدة تتطلب النظر بشكل عاجل في السياسات المتعلقة باستدامة النهج الأمني القائم على تهديد الدمار الشامل.

32 - ولا تزال هناك تساؤلات أيضا بشأن مدى العمل على النحو الواجب على إدماج البيانات المتاحة بشأن النطاق الكامل للعواقب الإنسانية والبيئية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للأسلحة النووية وكذلك آثارها المحتملة العابرة للحدود والعالمية في القيادة العسكرية النووية والتحكم وتخطيط العمليات على جميع المستويات ذات الصلة.

33 - وعلى الرغم من أنه لا مجال للشك في العواقب والمخاطر الكارثية للأسلحة النووية، فلا تزال هناك حاجة إلى فهم أكثر دقة للآثار المباشرة وغير المباشرة والمركبة للتجارب النووية، وكذلك فهم تفاعل هذه الآثار. ويكتسي ذلك أهمية بالغة لإجراء تقييم متعمق لأثر الأسلحة النووية على الأمن وامتثالها للقانون الدولي.

34 - وفي حين تعترض الدول المسلحة نوويا أيضا بمخاطر مثل المجاعة الواسعة النطاق، والاضطراب الاقتصادي، وأزمات الهجرة، وانهيار النظم، تظل جهود البحوث محدودة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، يبرز السجل الوطني للمخاطر، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتقرير الأكاديمية الوطنية للعلوم لعام 2023، في الولايات المتحدة الأمريكية، الثغرات المعرفية، بما في ذلك بشأن الشتاء النووي والنبضات الكهرومغناطيسية والانهيار المجتمعي والعواقب الاقتصادية الطويلة الأجل. وتشمل المجالات البالغة الأهمية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة الآثار البيئية المتتالية، والتساقط الذري في ظل ظروف العالم

الحقيقي وفي ظل مناخ متغير، وأزمات الصحة والهجرة عبر الأجيال، والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. وترد في المرفق الرابع مجموعة من المجالات التي يمكن أن يشملها البحث. وفي غياب تحليل أعمق وأكثر تكاملاً لهذه المخاطر، سيستمر النقص في استكشاف النطاق الكامل للعواقب الإنسانية والأمنية للحرب النووية ودرجة تعقيد هذه العواقب.

باء - المخاطر

35 - أعربت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية عن شواغل أمنية جدية بشأن المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية وممارسة الردع النووي (انظر المرفق الأول). فتلك الدول ترى أن نموذج الأمن الدولي الذي يقوم على التهديد الضمني أو الصريح بالدمار الشامل العالمي يتعارض مع المصالح الأمنية المشروعة للبشرية جمعاء، وأن نظرية الردع النووي هي نهج خطير ومضلل وغير مستدام وغير مقبول إزاء الأمن.

36 - وتتبع المخاطر النووية العالمية من استمرار وجود حوالي 12 000 إلى 13 000 من الأسلحة النووية التي تمتلكها 9 دول، وتوجد في 15 دولة، والعديد منها في حالة تآهب قصوى. وتتفاقم احتمالات التفجير - سواء عن طريق حادث أو عن غير قصد أو بناء على سوء التقدير أو عمداً - بسبب تزايد بروز الأسلحة النووية والتشديد عليها في المواقف والمذاهب النووية، والتحديث النوعي للترسانات النووية وزيادة كمياتها وتساعد التوترات الجيوسياسية. وقد أدانت الدول الأطراف التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، والنبرة المتزايدة الحدة في الخطابات، واستخدام الأسلحة النووية كأدوات سياسية ترتبط بالابتزاز والإكراه والترهيب، وتصعيد التوترات. وتتعارض هذه الاستخدامات مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتتناقض مع التأكيدات بأن الأسلحة النووية لا تُستخدم إلا للردع. وأخيراً، أعربت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية عن قلقها إزاء انعدام الشفافية أو انخفاضها بشأن الأسلحة النووية وعدم إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، مما يزيد من المخاطر النووية.

37 - وعدد من الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية هي دول مجاورة لدول مسلحة نووياً أو دول مضيغة للأسلحة النووية أو تقع بالقرب من تلك الدول. وبالتالي، فهي معرضة لمخاطر نووية معينة. وفي حالة نشوب نزاع نووي، قد تصبح المنشآت النووية أو المنشآت العسكرية/الاستراتيجية الأخرى في تلك الدول أهدافاً مباشرة وأساسية للهجمات النووية، فيترتب عنها تلوث إشعاعي حاد. ويُرجح أن يتبع ذلك هجرة جماعية، حيث يفر السكان من المناطق المتضررة والمناطق المجاورة على حد سواء.

38 - ويمكن أن تؤدي التفجيرات النووية أيضاً إلى حدوث نبضات كهربائية تعطل الاتصالات وقدرات الاستجابة للطوارئ والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية وسلاسل الإمداد - مما يؤدي إلى تشجيع التكديس والأنشطة الإجرامية. ويمكن أن يكون للتمير المحتمل لمراكز البيانات التي تحتوي على معارف حيوية لسير أمور المجتمعات تأثيرات ارتدادية تتجاوز المنطقة المتضررة مباشرة. ويُحتمل أن تؤدي هذه الآثار المتتالية إلى انهيارات خطيرة في المجالين الاجتماعي والطبي وفي مجال البنية التحتية تصاحبها عواقب وخيمة، بما في ذلك احتمال انهيار النظام العام في الدول المجاورة أيضاً.

39 - ويُرجح أن يترتب عن ذلك عواقب وخيمة على الصعيد العالمي. وقد يؤدي النزوح الجماعي إلى تقزيم التجارب السابقة بشأن تدفقات اللاجئين. وتوضح البحوث المتعلقة بالشتاء النووي أن انهيار إنتاج الغذاء قد يؤدي إلى مجاعة جماعية في جميع أنحاء العالم، إذ يُحتمل أن يصل عدد القتلى إلى البلايين. وحتى المناطق الجنوبية التي تبدو بعيدة عن نزاعات نصف الكرة الشمالي ستعاني من أجل الحفاظ على

الخدمات الصحية والزراعة وما إلى ذلك. ولذلك، لا يمكن اعتبار أي منطقة في العالم بمنأى عن المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية.

40 - وغالبا ما يعزو مناصرو الردع النووي تجنب التفجيرات النووية غير المرغوب فيها إلى تأثير الردع المفترض للتهديدات النووية الضمنية أو الصريحة. ومع ذلك، فهم لا يأخذون الحظ في الحسبان أو يقللون من شأنه، بما في ذلك حالات الفشل أو العصيان أو المتغيرات الخارجة عن معايير السيطرة على الردع النووي. وعلاوة على ذلك، هناك درجات متفاوتة جدا من الشفافية بشأن الحوادث السابقة لمثل هذه الحالات. وفي حين أن مجموعة المواد الأكاديمية توثق عددا كبيرا من حالات الخطر الوشيك، فإن الدول المسلحة نوويا لديها ما يحفز للتقليل من الإبلاغ عن "حالات الحظ" وقد تبدي إفراطا في الثقة. ومع ذلك، إذا كان الحظ حليفا في الماضي فذلك لا يضمن أنه سيكون حليفا في المستقبل. وبالنظر إلى العواقب التي يحتمل أن تكون عالمية، تقتضي المصلحة الحيوية لجميع الدول ضمان أقصى قدر من الشفافية والتدابير الاحترازية.

41 - وتُظهر البحوث في مسارات التصعيد والألاعيب الحربية المخاطر الشديدة للتصعيد النووي وعدم القدرة على التحكم في تصعيد الاستخدام النووي التكتيكي. وتؤدي زيادة الأنشطة الاستراتيجية بالقاذفات والغواصات، بالإضافة إلى زيادة التدريبات التكتيكية، إلى تصاعد مخاطر سوء الفهم والحوادث والتصعيد. ويمثل وجود الغواصات ذات المحركات النووية والأسلحة بالقذائف التسيارية تحديا خاصا بالقرب من الدول الأطراف في المعاهدة أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيث يمكن أن تتعرض للاستهداف، ومن ثم يمكن أن تؤدي إلى أعمال عدائية أو حتى إلى تبادل نووي في أراضي دول غير معنية.

42 - وتزيد التكنولوجيا العسكرية الجديدة والناشئة من حدة المخاطر النووية، مثل الهجمات السيبرانية على نظم الإنذار المبكر ومنظومات القيادة والتحكم. وقد يزيد الذكاء الاصطناعي من مخاطر سوء التفسير والاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية، في حين قد تحد الأتمتة من دور البشر في قرارات تشغيل الأسلحة، على الرغم من الدور المحوري على مر الزمن للعقل البشري باعتباره عنصرا حاسما لمنع وقوع الكوارث. ويمكن أن يؤدي اتخاذ القرارات تحت الضغط أو القرارات المشوشة أو المضللة، بالإضافة إلى التحيز الآلي والاستشعار المحسن عن بعد لتتبع التكنولوجيا التي كانت محمية سابقا مثل الغواصات، إلى زيادة احتمال نشوب نزاع.

43 - وبالنظر إلى هذه المخاطر، فإن أي إجراء يقلل من هذه المخاطر هو بالتالي إجراء عاجل ومكمل وموازٍ لنزع السلاح النووي. ومع ذلك، هناك فجوة صارخة بين الدول التي تعتمد على الردع النووي والدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في النهج المتبع إزاء الحد من المخاطر. فبالنسبة للدول الأطراف في المعاهدة، تمثل عواقب التفجيرات النووية المخاطر التي تتعرض لها هذه الدول أيضا رغما عنها ودون سيطرة منها. وتتجم هذه المخاطر عن الوجود في حد ذاته للأسلحة النووية والسياسات القائمة على التهديدات النووية الضمنية أو الصريحة. لذلك يجب أن يركز الحد من المخاطر على تبييد أي احتمال للتفجيرات المتعمدة أو غير المقصودة أو العرضية أو الناجمة عن سوء التقدير.

44 - وفي انتظار إزالة الأسلحة النووية - وهو المعيار الذهبي للحد من المخاطر - يجب أن تكون الأسلحة النووية بعيدة قدر الإمكان عن أي استخدام أو حادث، وذلك بوسائل منها إلغاء حالة التأهب، وإلغاء الاستهداف، وإخراج الأسلحة من الخدمة التشغيلية، وعدم وجود التزامات "الاستخدام الأول"، وخفض الترسانات، وزيادة الشفافية بشأن المواقف وسيناريوهات الاستخدام الفعلي. ويتعرض الحد من المخاطر

النووية للتقويض أيضا بسبب برامج الأسلحة النووية الجديدة، والإجراءات الاستفزازية والتصعيدية، وانخفاض الشفافية بشأن الترسانات أو المذاهب، ونقل الأسلحة النووية إلى مواقع متقدمة، بما في ذلك إلى بلدان ثالثة، والمنشآت العسكرية ومنصات الأسلحة ذات الاستخدام المزدوج.

45 - وفي المقابل، تركز الدول المسلحة نووياً على "الحد من المخاطر الاستراتيجية"، وهو ما يفهم على أنه مواجهة المخاطر التي يمكن أن تقوض علاقات الردع النووي. وينصب هذا التركيز على جعل الردع النووي أقل خطورة، بدلاً من النظر في مخاطر الردع النووي نفسه، وبالتالي رفض التدابير التي تحد من استخدام الأسلحة النووية، وهو ما يعد مصدر تأثير سلبي على مصداقية الردع النووي. ويتجاهل هذا النهج حقيقة أن الردع النووي نفسه هو أصل المخاطر النووية.

46 - وتبين هذه التصورات المختلفة للحد من المخاطر تتاقضاً متأسلاً: فالردع يتطلب إظهار الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية، في حين أن اتباع نهج أكثر شمولاً للحد من المخاطر يمكنه أن يضمن عدم استخدامها أبداً، سواء عمداً أو عن غير قصد أو عن طريق حادث أو عن طريق الخطأ البشري أو التقني. وهذا هو المنظور الذي يتوافق مع الشواغل الأمنية للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

47 - وتبقى ضمانات الأمن السلبية، كوسيلة لمعالجة المخاطر النووية للدول غير النووية، خليطاً غير ملزم قانوناً في معظم الحالات، ويُحتمل أن تكون غير كافية لمعالجة الشواغل المذكورة أعلاه. ويتسبب استمرار إمكانية استخدام الأسلحة النووية لأغراض الابتزاز والإكراه أيضاً ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تعميق هذه الشواغل. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم من خلال المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فعدم إحراز تقدم في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي ومؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة للأمم المتحدة لعقود من الزمن يترك الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية دون ضمانات بعدم تعرضها للتهديد أو الإكراه أو الابتزاز بالأسلحة النووية، على الرغم من تقيدها الصارم بالتزامات عدم الانتشار.

رابعا - الطعن في صحة النموذج الأمني القائم على الردع النووي بالأدلة العلمية الجديدة على العواقب والمخاطر الإنسانية للأسلحة النووية ومقارنتها بالمخاطر والافتراضات المتأصلة في الردع النووي

48 - أكدت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية على قلقها من أن مذاهب الردع النووي تستند وتعتمد على التهديد بالاستخدام الفعلي للأسلحة النووية ومخاطر إلحاق عواقب كارثية عالمية. وقد سلطت تلك الدول الضوء على أن تبرير الردع النووي كمذهب أمني مشروع يعزز قيمة الأسلحة النووية إزاء الأمن ويغذي الانتشار النووي الأفقي والرأسي. وأشارت أيضاً إلى تزايد عدد الدول الخاضعة ل ضمانات الأمن النووي الموسعة والترتيبات المتعلقة بتمركز الأسلحة النووية، وأعربت عن قلقها إزاء أي وضع للأسلحة النووية في الدول غير المسلحة نووياً.

49 - ويؤكد مؤيدو الردع النووي أن التهديدات النووية ضرورية لأمنهم، ويرجعون إليها الفضل في الحفاظ على الاستقرار بين الدول المسلحة نووياً على مدى العقود الماضية. فهم يرون أن الردع النووي هو "الضامن" للأمن والاستقرار الدوليين و "سياسة التأمين المثلى". ويُزعم أن ضمانات الردع النووي الموسعة قد حدّت من الانتشار النووي. ويبدو أن التوترات الجيوسياسية الحالية تعزز هذه المنظورات.

50 - وفي الوقت نفسه، فإن الأساس التكنولوجي الذي يقوم عليه تهديد الأسلحة النووية ما فتئ يتطور، وهو ما يقوض فكرة أن الترسانات النووية توفر الاستقرار. وتسعى الدول المسلحة نووياً باستمرار إلى تعزيز مصداقية تهديداتها النووية وفعاليتها وشدتها، وهو ما يدفع إلى الابتكار التكنولوجي وتحويل الترسانات من القنبلتين الانشطاريين المستخدمين المستخدمتين في هيروشيما وناغازاكي إلى مجموعة واسعة من الأسلحة النووية الحديثة ومنظومات الإيصال، ولا تزال أعمال التطوير جارية. وقد نجح هذا التطور التكنولوجي المستمر في إنشاء دورة دائمة من تحديث الترسانات، والسعي لتحقيق مزايا عسكرية، والتحوط ضد الخصوم، وكلها تسهم في ديناميات سباق التسلح.

51 - وما فتئت الأسلحة النووية والتهديدات باستخدامها مدفوعة بدوافع سياسية محلية ودولية على حد سواء. وتؤثر التغييرات في سياسات الدول المسلحة نووياً، وعلاقتها مع الخصوم والحلفاء والدول غير النووية، والديناميات الدولية الأوسع نطاقاً، على كيفية النظر إلى دور وفائدة القدرات النووية. وتؤدي التحولات في المجال السياسي العالمي فيما بعد الحرب الباردة إلى تغيير في كيفية تشكيل التهديدات النووية وكيفية تحديد حجم الترسانات النووية والتخطيط لها وإدارتها. وتصيف التكنولوجيات الجديدة والكاسحة طبقات جديدة وغير متوقعة من المخاطر. وبالنسبة للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، تتطلب معالجة هذا المشهد المتغير اهتماماً مستمراً بالتهديدات النووية المستمرة والعواقب المحتملة على السواء. ويتطلب ذلك تعاملًا نشطاً مع الأفكار والممارسات والأدوات الجديدة والناشئة المتعلقة بالتهديدات النووية وانقاداتها، بدلاً من الاعتماد على أطر الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن.

52 - ويزيد تصاعد التوترات الجيوسياسية وزيادة عدد الجهات الفاعلة المشاركة في علاقات الردع النووي المختلفة من مخاطر الاستخدام المتعمد أو غير المقصود أو العرضي للأسلحة النووية. وتزيد الاتجاهات الحالية وأخطار الانتشار النووي من هذه المخاطر. وقد انهار نظام تحديد الأسلحة ومستوى الشفافية بشأنها وهما غير مناسبين لإدارة التحديات النووية المتعددة الأقطاب والقائمة حالياً. وبالنظر إلى هذه الاتجاهات المتعددة والمعقدة، فإن نهج السياسة الأمنية التي تستند إلى تهديد الأسلحة النووية تتطور في اتجاه يزداد خطورة وهشاشة ويكتنفه مزيد من المخاطر المعروفة والمجهولة. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن مؤيدي الردع النووي يدعون إلى زيادة الاعتماد على الأسلحة النووية كاستجابة مناسبة ومستدامة لمواجهة التحديات الأمنية، مما يعمق الشواغل الأمنية للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ألف - افتراضات الردع النووي المتمثلة في الاستقرار والقدرة على التنبؤ والعقلانية

53 - يُعد الردع النووي مفهوماً نفسياً وتواصلياً يعتمد على افتراضات الاستقرار والقدرة على التنبؤ والعقلانية. ويفترض مؤيدو الردع النووي سلوكاً معيناً وتسلسل أفعال ونوايا وعواقب ونتائج متوخاة ويضعون إسقاطات لها، كما لو كان بالإمكان التحكم فيها. وبناءً على ذلك، وُصفت نظرية الردع النووي والاستقرار القائم على الردع بأنها "قائمة على الإيمان".

54 - ويتمثل أحد أوجه عدم اليقين الرئيسية في احتمال التحيز التأكيدي عند تقييم الاستقرار المفترض الذي توفره التهديدات النووية الضمنية أو الصريحة، وكذلك إمكانية التنبؤ والقدرة على التحكم في التصعيد المحتمل وتجنب سوء التقدير أو الاستخدام غير المقصود أو الحوادث، سواء منها البشرية أو التقنية. ويعزى ذلك إلى افتراضات، هي افتراضات غير موضوعية وتتطوي على مخاطر متأصلة تتمثل في الإفراط في الثقة في وجهات النظر الخاصة والإحجام عن النظر في الحجج البديلة التي تطعن في هذه التقييمات.

ويمكن أن ينتج عن التحيز التأكيدي إحساس زائف بتأكيد صحة الردع النووي دون الاعتراف بالعوامل الأخرى. ويوجد عدد من الأمثلة السابقة التي كان فيها الحظ هو الذي حال دون حدوث تطورات كارثية وليس الإجراءات. وفكرة أنه يمكن التحكم في التصعيد النووي في ظل الظروف الفوضوية والضغطات التي تتسم بها حالة الأزمة تتطلب فحصا عاما يزيد فيه الطابع النقدي.

55 - وتستند الادعاءات بأن الردع النووي قد منع نشوب حرب واسعة النطاق على مدى العقود الماضية إلى بيانات محدودة، وإلى فترة قصيرة جدا من الناحية الإحصائية، وتتجاهل العوامل الأخرى المساهمة في ذلك المنع. ويستحيل إثبات العلاقة السببية بين وجود التهديدات النووية وغياب حرب نووية بشكل قاطع وقد تعكس موقفا ينطوي على تحيز بالتفاؤل. ولا ترقى الأدلة السردية إلى ضمان موثوق بشأن الفعالية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، لم تفلح الأسلحة النووية مرارا وتكرار في ردع النزاعات التي تشارك فيها دول مسلحة نوويا، كما لم تفلح في ردع الدول غير المسلحة نوويا عن مهاجمة الدول المسلحة نوويا. وبالتالي فإن تأكيدات الاستقرار القائم على الردع النووي ليست مطمئنة بالنظر إلى المخاطر التي تنطوي عليها التجبيرات النووية وعواقبها الكارثية العالمية، ناهيك عن نزاع نووي.

56 - وتقدم نظرية الردع النووي استخدام الأسلحة النووية في الغالب كمسألة مجردة. ويتم تناول تصورات التهديد المختلفة عن طريق وضع استجابة تتمثل في سيناريوهات مختلفة تقوم على استخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الأساس المنطقي الكامن وراء سيناريوهات الاستخدام هذه يفترض أن التهديدات ذات المصادقية ونقاط الضعف المتبادلة ستقضي إلى ضبط النفس المتبادل والاستقرار القائم على الردع، ولا يفترض أن الأسلحة النووية ستستخدم بالفعل أو على الأقل يفترض أنه لن يحدث تصعيد في استخدامها لما يرقى إلى حرب نووية.

57 - ويثير ذلك أسئلة جوهرية: هل يتجاوز التخطيط النووي مجرد افتراض عدم الاستخدام والنظر المجرد في عواقب الاستخدام النووي؟ هل يتم النظر بما يكفي من التفصيل في تقييمات الاستهداف النووي بالقوة المضادة وتقييمات الاستهداف النووي بالقيمة المضادة من حيث العواقب على البشر والمجتمعات؟ إلى أي مدى يتم النظر في التأثير الأوسع نطاقاً على الدول غير الأطراف في النزاع وفي هذه الدول فيما يتصل بالتخطيط النووي والاستهداف النووي؟

58 - وتجري مناقشة مفهوم "التدمير المتبادل المؤكد" في حد ذاته أساسا كحجة لصالح الاستقرار القائم على الردع النووي ونتيجته المفترضة، وهي تجنب التصعيد النووي والنزاع النووي. ويناقش مفهوم التدمير المتبادل المؤكد باعتباره نتيجة افتراضية للمنطق النظري للعبة الردع النووي. ويبدو أنه لم يتم النظر في تفاصيل ما قد يعنيه ذلك في الواقع الملموس للبشرية، بما في ذلك للناجين من النزاع النووي. وقد تعكس الثقة في الخطوات والإجراءات التي تقوم عليها نظرية الردع النووي والعمل دائما على تجنب هذه النهاية الكارثية "تحيزا قائما على التفاؤل" ويتسم بالهشاشة الشديدة.

59 - ومن خلال التركيز على الاستقرار القائم على الردع، وقابلية البقاء، وقدرات الضربة الثانية، ونقاط الضعف المتبادلة، فإن نظرية الردع تؤدي إلى تجريد العواقب النووية عن الواقع. وهذا التجريد يتجنب الفحص الملموس للعواقب الكارثية للفشل على البشرية والكوكب، بالإضافة إلى التدقيق الأخلاقي والمعنوي والقانوني الجاد، بما في ذلك العدالة بين الأجيال وشرعية الحفاظ على نظام يحتمل الفشل.

60 - وعلاوة على ذلك، تفترض نظرية الردع النووي أن الجهات الفاعلة ستتصرف بطرق يمكن التنبؤ بها وتتسم بالحكمة، ومن ثم يمكن تجنب التصعيد النووي وعواقب الإبادة الجماعية والعواقب الانتحارية أو يمكن السيطرة على هذه العواقب. وفي الوقت نفسه، يرى مؤيدو هذه النظرية أن الردع النووي ناجح لأنه سيؤدي إلى سلوك "عقلاني" - ويُؤمل أن يكون "مسؤولاً" - من جميع الأطراف الفاعلة. ومع ذلك، فإن المنطق القائل بأن الجهات الفاعلة ذات السلوك العقلاني تتجنب استخدام الأسلحة النووية وأن الردع النووي يؤدي إلى سلوك "عقلاني" هو حجة منغلقة على ذاتها وافترض ذو مخاطر كبيرة جدا في نهاية المطاف. فالاعتماد على افتراض اتخاذ جميع الجهات الفاعلة النووية لسلوك حذر وغير انتحاري وغير قائم على الإبادة بالكاد يوفر ضمانات لأغلبية الدول التي هي دول غير حائزة للأسلحة النووية. وأوجه عدم اليقين في التصعيد و "ضبابية الحرب" حيث قد يتعين اتخاذ قرارات تحت ضغط الوقت على أساس معلومات قد تكون ناقصة أو معيبة أو تم التلاعب بها أو أسوء فهمها، هي مقامرة عالية المخاطر بأمن البشرية جمعاء بالنظر إلى العواقب المحتملة لحالة فشل واحدة، وهي مصدر قلق بالغ.

61 - ويجادل مؤيدو الردع النووي بأن التهديد بالانتقام النووي سيكبح جماح الجهات الفاعلة التي قد تلجأ إلى الإكراه أو الابتزاز النوويين أو التي قد تجد نفسها في حالة حرجة، مثل دولة مسلحة نوويا وناقصة أو مفككة أو متطرفة. ويُفترض أنه حتى هذه الجهات الفاعلة ستتصرف في نهاية المطاف بطريقة تحافظ على نفسها وتتجنب التصعيد إلى نزاع نووي. وفي حين قد تبدو حجة الحفاظ على النفس حجة مقنعة، فهي أيضا افتراض ينطوي على مخاطر هائلة، بما في ذلك بالنسبة لدول العالم الثالث والبشرية جمعاء.

62 - ويمارس الردع النووي من قبل البشر ويعتمد على آلات وعمليات مصممة من قبل البشر، وبذلك فهو يحمل مخاطر متأصلة ولا يمكن التنبؤ بها. ولا يوجد مفهوم بشري معصوم من الخطأ بقدر ما أن البشر غير معصومين من الخطأ. ويجب التقليل إلى أدنى حد ممكن من الحوادث وسوء التقدير والأخطاء البشرية أو التقنية، ولكن لا يمكن استئصالها من المفهوم البشري للردع النووي. وبالنظر إلى خطورة العواقب المحتملة، فأدنى احتمال للفشل يترجم إلى مستوى عال غير مقبول من المخاطر.

63 - وتوجد اختلافات لا يمكن إنكارها بين الدول المسلحة نوويا، ويمكن أن يُنظر إلى "المسؤولية" من منظور مختلف. ولكن بالنسبة للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ليست هذه هي القضية المحورية. فالسياسات النووية لجميع الدول المسلحة نوويا تستند إلى تهديدات نووية ضمنية أو صريحة، وتتشأ عن ذلك مجموعة مركبة ومتشابكة من المخاطر العالمية والوجودية التي تقوض أمن الدول غير المنخرطة في هذه الممارسة. ومن هذا المنظور، تُعد نظرية الردع النووي مقامرة محفوفة بالمخاطر إلى حد بعيد: فهي مقامرة لا ينبغي أن يُعهد إلى أي إنسان أو حكومة بالمضي بها.

64 - وبحكم الواقع، يُطلب من أغلبية الدول غير النووية أن تضع ثقتها في صناعات القرار السياسي والعسكري وهيكل صنع القرار في الدول المسلحة نوويا، وأن تعهد لهم بأمنها، على أساس عصمتهم وعصمة تلك الهياكل من الخطأ. وبالنظر إلى أن مصير الكوكب بأكمله ومصير الأجيال الحالية والمستقبلية قد يكون على المحك، فإن هذا يتطلب قدرا هائلا من الإيمان.

باء - موازنة "منافع" الردع النووي مقابل مخاطر العواقب الكارثية العالمية

65 - إن موازنة "المنافع" الأمنية المفترضة للردع النووي مقابل ما يطرحه من تهديدات وجودية للبشرية جمعاء مهمة صعبة جدا. ويقوم الإطار بأكمله على أوجه عدم اليقين وعلى افتراضات وتوازن غير مستقر

للتهديدات المتبادلة. فهل يبرر الاستقرار الهش الذي يُزعم أنه ينشأ عن التهديدات النووية المتبادلة المخاطر الوجودية العالمية في حالة حدوث مشكلة؟ هل سيؤدي غياب الأسلحة النووية إلى زيادة مخاطر نزاعات القوى العظمى، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هذا يجعل من المجدي قبول مخاطر الإبادة النووية؟ من الذي يقرر إمكانية المجازفة بهذه المخاطر، وبناء على أي معايير وأي شرعية؟ أم أن الحصافة تقتضي الإزالة العاجلة للتهديد الوجودي الناشئ عن الأسلحة النووية، حسبما تتوخاه معاهدة حظر الأسلحة النووية، لأنه عندما سيقل هذا التهديد ويزول سيصبح العالم أكثر أماناً على أي حال؟

66 - ولا توجد إجابات بسيطة على هذه الأسئلة وما يقابلها من معتقدات راسخة. وليس هناك يقين بأن الردع النووي قد نجح في الماضي أو سينجح في المستقبل، ولا بأن الأسلحة النووية لم تمنع نشوب النزاعات في الماضي أو لن تمنع نشوبها في المستقبل. فحتى لو بدا أن الردع النووي "نجح" في أزمة معينة، فإن هذا لا يوفر ضماناً بأنه سينجح في حالة مستقبلية مختلفة. وأصبح التنبؤ بالسلوك غير مؤكد بشكل متزايد، وكذلك فهم العوامل الرادعة والسبب وراء هذا الردع. ومن ثم، فإن الردع النووي قد لا يكون موجوداً حالياً بين الدول المسلحة نووياً في حالات التوتر الشديد. وفي هذه الحالة، لا تتطوي المسألة على احتمال فشل الردع النووي بقدر ما تتطوي على عدم وجود تأثير للردع النووي على الإطلاق.

67 - فالسؤال المناسب ليس ما إذا كانت الأسلحة النووية قادرة على الردع على الإطلاق، بل ما إذا كان هناك يقين بأنها قادرة على الردع في كل حالة. ويُرجح أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالنفي. وطالما ظلت هذه المناقشة افتراضية - وهو ما يجب أن يكون مأمولاً - ستظل حالة عدم اليقين هذه قائمة ويجب الاعتراف بها. ومن وجهة نظر الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن ما ذكر أعلاه من أوجه عدم اليقين وافتراضات وغموض ومخاطر متصلة في الردع يثير قلقاً كبيراً. وحقيقة أن الردع النووي يمكن أن يفشل لا جدال فيها. وإذا تم تنفيذ التهديدات النووية، فإن الأدلة العلمية القاطعة متوفرة لإثبات أن ذلك سيؤدي إلى عواقب كارثية يُحتمل أن تكون عالمية وربما وجودية.

68 - وهذا ما يجعل الادعاءات بأن الأسلحة النووية موجودة لمجرد الردع ومنع نشوب النزاعات غير مقنعة. وتعتمد الفعالية المزعومة للردع النووي على الاستعداد لاستخدام هذه الأسلحة. وفي كل يوم، تمارس الدول المسلحة نووياً الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية وتعطي إشارة إلى الجهات الفاعلة الأخرى باستعدادها لاستخدامها وإحداث عواقب كارثية عالمية إذا لزم الأمر. وهذا ليس نتيجة ثانوية مؤسفة للردع بل هو أساسه.

69 - وهذا التهديد بالعنف النووي يجلب مخاطر كبيرة ليس فقط على سكان الدول المسلحة نووياً، بل أيضاً على أمن الدول التي لا تعتمد على الردع النووي. وسينتهي الأمر بسكانها أيضاً كأضرار جانبية في مجموعة متنوعة من الطرق الأكثر خطورة مما كان مفهوماً من قبل. والردع النووي ليس نهجاً مستداماً للأمن. فهو يقوم على إنشاء مخاطر شديدة وروح من الخوف تقوم على التهديد بالإبادة المتبادلة والعواقب الكارثية العالمية.

70 - ويأتي مفهوم الأمن القائم على الردع النووي على حساب الدول غير المنخرطة في هذه الممارسة. ويثير ذلك أسئلة قانونية وأخلاقية مهمة بشأن الوضع النووي الحالي، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بالمشروعية والعدالة الدولية والعدالة بين الأجيال. ولذلك يجب الموازنة بين "المنافع الأمنية" للأسلحة النووية بالنسبة للبعض ومخاطرها الكامنة على البشرية جمعاء. ومن منظور الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة

النووية، يقتضي ذلك أن يتم إدراج واحترام شواغلها الأمنية المشروعة في الخطاب المتعلق بكيفية ارتباط الأسلحة النووية بالأمن الدولي.

71 - وفي الماضي، غالباً ما كان يُنظر إلى الأسلحة النووية أيضاً من منظور مناهضة الاستعمار ومناهضة الإمبريالية ومناهضة العنصرية. ومن وجهة النظر هذه، فإن عدم المساواة النووية هي جزء من مظالم عالمية أوسع نطاقاً، حيث يرتبط "الأمن" بالإنصاف والعدالة، وليس بمجرد الحفاظ على الاستقرار، الذي غالباً ما يدعم اختلال موازين القوى القائمة. ويُنظر إلى النظام النووي العالمي على نطاق واسع على أنه غير عادل لأنه يوزع مخاطر وأضرار العنف النووي بشكل غير متساو. وبالنسبة إلى الدول المؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، تشكل المعاهدة إطاراً للأمن المتجذر في العدالة، بما يتماشى مع وجهات النظر الدولية الأوسع نطاقاً التي تربط بين الأمن والعدالة والتنمية.

72 - ولم يضيف باقي المجتمع الدولي الشرعية على قيام الدول التي تمارس الردع النووي بتحميل هذه المخاطر الوجودية على البشرية ولم يوافق على ذلك. فسياسات وإجراءات الأسلحة النووية محاطة بالسرية (الوطنية)، وهو ما لا يتيح للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والدول الأخرى غير النووية إلا معلومات ملموسة قليلة بشأن الأخطار التي تضطر إلى التعايش معها. وعلاوة على ذلك، لا توجد مساءلة - قانونية أو غيرها - فيما يتعلق بالعواقب المحتملة لتجويرات الأسلحة النووية على الرغم من أن العالم بأسره سيتحمل هذه العواقب.

73 - فعلى سبيل المثال، هناك القليل من الشفافية فيما يتعلق بخطط الدول المسلحة نووياً لاستخدام الأسلحة النووية واختيار الأهداف بطريقة يمكن أن تتوافق مع قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وبالنظر إلى الآثار العابرة للحدود والآثار العالمية المحتملة لتجويرات الأسلحة النووية، تكتسي هذه التقييمات أهمية حيوية أيضاً بالنسبة للدول غير الأطراف في النزاع. وعلاوة على ذلك، ما هي التدابير العلاجية، إن وجدت، لمعالجة العواقب وتعويض الدول الثالثة عن آثار التجويرات النووية، مثل الإشعاع والأضرار البيئية وغيرها من الآثار اللاحقة؟ ومن منظور الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، يجب النظر في هذه المسائل عند تقييم الآثار الأمنية المترتبة عن التهديدات الضمنية أو الصريحة باستخدام الأسلحة النووية.

74 - وتسלט الدول التي تعتمد على التهديدات النووية الضوء على "الحاجة" إلى الأسلحة النووية باعتبارها "ضمانة أمنية مطلقة" لأمنها ولأمن الدولي. ومع ذلك، فإن الإصرار على الأسلحة النووية باعتبارها "ضمانة" أساسية لأمن البلد يؤدي، بحكم الواقع، إلى انتشار مفهوم الردع النووي واستحباب الأسلحة النووية ويعززه. ولا يمكن تأييد الردع النووي والردع الموسع كوسيلة مشروعة لحماية دول معينة ومعارضة الانتشار النووي بمصادقية في أماكن أخرى. وتتعارض هذه الازدواجية في المعايير مع هدف ومقصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومسؤولية منع انتشار الأسلحة النووية واتباع سياسات تتماشى مع هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أظهرت الحالات الماضية لانتشار الأسلحة النووية بسبب الدول المسلحة نووياً هذه الازدواجية في المعايير على حساب النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

75 - ومن وجهة نظر الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن الردع النووي نظرياً وآثاره وفعاليته محفوفة بالمخاطر وأوجه عدم اليقين. وفي المقابل، توجد بيانات علمية وتجريبية مفصلة وموثوقة بشأن مخاطر وعواقب التجويرات النووية في حالة تنفيذ تهديدات نووية أو في حالة وقوع حوادث. وينبغي أن

تستند القرارات السياسية المتعلقة بالأسلحة النووية أساسا إلى الحقائق العلمية المتاحة بشأن العواقب والمخاطر، وليس على إيمان غير مؤكد بالردع النووي يتعين أن يخضع لمزيد من التدقيق النقدي. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتوافق القرارات السياسية أيضا مع حقيقة أن منع المخاطر الوجودية هي مصلحة مشتركة لجميع الدول.

76 - ورفض الأسلحة النووية ليس تطلعا مثاليا، بل هو رد عقلائي وواقعي على أخطار حقيقية. والاعتقاد بأن الردع النووي سيصمد دائما، وإلى ما لا نهاية، يتطلب تفكيراً تخمينياً وعقائدياً وربما مثالياً. غير أن الحقيقة هي أن البشر يرتكبون الأخطاء ولا يتحكمون دائما في التكنولوجيا والعواطف والتصورات. وافترض أن البشر سيتصرفون دائما بعقلانية، وأن التكنولوجيا لن تفشل أبدا، وأنه يتم دائما تجنب سوء التقدير هو وهم خطير - متجذر في الغطرسة بدلا من الواقعية.

77 - وتعترف الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بالتحديات الأمنية العالمية القائمة اليوم، ولم تجادل قط بأن نزع السلاح النووي ينبغي أن يُنظر إليه بمعزل عن البيئة الأمنية العالمية. ومع ذلك، فإن الحجة القائلة بأنه يجب انتظار بيئة أمنية مستقبلية لا يعود فيها الردع النووي ضروريا، كشرط مسبق لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي، هي حجة مخادعة. وستكون هناك دائما اختلالات أمنية حقيقية أو متصورة بين الدول. ولا يوفر هذا السرد من الحجج سوى أعدار إلى الأبد لعدم تغيير الوضع النووي الراهن. فمن غير المرجح أن توجد ظروف مثالية على الإطلاق.

78 - وجميع جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بما في ذلك القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف، يجب أن تصب حتما في سياق مواجهة التحديات الأمنية المستمرة والمنافسة الجيوسياسية. ومن المنظور الأمني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن البيئة الأمنية الدولية المليئة بالتحديات والمخاطر النووية المتزايدة والمقترنة بالاعتماد المستمر والمتزايد على الأسلحة النووية تزيد على أقل تقدير من الطابع الملح للتحوّل في النموذج بعيدا عن تهديد الدمار الشامل من خلال الأسلحة النووية. ولكن ما دامت الأسلحة النووية تعد وسيلة لتوفير الأمن، فمن الصعب أن نرى الدول المسلحة نوويا تتخذ خطوات تحويلية للتخلي عن نموذج الردع النووي. ويحوّل هذا التناقض نزع السلاح النووي إلى هدف مؤجل إلى ما لا نهاية، ويربطه بمستقبل غير محدد.

79 - وقد خلصت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن النهج الأمني الذي يستند ويعتمد على التهديد بالحقاق عواقب مدمرة على الصعيد العالمي والاستعداد له، بما في ذلك على شعوب البلدان نفسها، ليس سوى وهم بالأمن والأمان ويقلل من أمنها ويقوض الأمن العالمي.

80 - ويأتي هذا الاستنتاج بعد موازنة المخاطر وأوجه عدم اليقين والنتائج المحتملة لنموذج الأمن القائم على التهديد بالأسلحة النووية مع الأدلة العلمية القائمة فيما يتعلق بعواقب ومخاطر تجعيرات الأسلحة النووية وفشل الردع النووي. وتخلص الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن العواقب الإنسانية لتجعيرات الأسلحة النووية خطيرة وقد تكون عواقب وجودية. وتخلص كذلك إلى أن مخاطر استخدامها المتعمد أو غير المقصود أو العرضي مخاطر كبيرة ولا يمكن تجاهلها بالتأكيد. وعموما، تخلص تلك الدول إلى أن الأسلحة النووية تهدد أمن الجميع، ومن ثم تقتضي الابتعاد العاجل عن هذا النموذج.

خامسا - التوصيات

ألف - الرسائل

81 - لا تُسمع أصوات مؤيدي معاهدة حظر الأسلحة النووية بما فيه الكفاية في المحافل الدولية، على الرغم من أنهم يشكلون الأغلبية ويمكنهم الاعتماد على أدلة علمية وافرة. وبالنظر إلى الحاجة الملحة للابتعاد عن نهج التهديدات النووية، تمخضت العملية غير الرسمية عن عدة توصيات لتوجيه رسائل أقوى، والتي يمكن المضي بتتقيحها فيما بين الدورات:

(أ) توضيح الرسائل وتعزيزها: يمكن للدول المؤيدة للمعاهدة أن تكون أكثر تحديدا بشأن العواقب الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية في بياناتها العامة، بما في ذلك بشأن المخاطر التي يتعرض لها سكانها ومسؤوليتها السيادية كدول في التصدي لهذه المخاطر. ويمكنها أن تطعن في مفهوم الردع النووي باعتباره "نظرية" وليس "حقيقة"، وأن تطعن في توصيف أي دولة مسلحة نوويا بأنها "تتحلى بالمسؤولية"، وأن تؤكد على المنافع الأمنية التي تتبع من الخلو من الأسلحة النووية. ويمكن للدول الأطراف في المعاهدة أن تشير إلى أن المجتمع الدولي لم يضيف الشرعية على الردع النووي ولم يوافق عليه، ويمكنها أن تضع بيانات تفاهم مشتركة ورسائل مشتركة لمفاهيم إشكالية وغير واضحة مثل "التهديد الوجودي" أو "الدفاع عن النفس إلى أقصى حد" أو "الأمن غير المنقوص"؛

(ب) الترويج لقصص النجاح: يمكن لمؤيدي المعاهدة أن يسלטوا مزيدا من الضوء على أن غالبية الدول ترفض الأسلحة النووية والردع النووي وأن ذلك يمثل رواية محفزة بشأن الأمن الدولي تحظى بالتأييد على نطاق واسع. ويمكن التأكيد على أمثلة محفزة مثل جنوب أفريقيا وكازاخستان لإبراز كيفية مساهمة قراراتهما في الاستقرار الإقليمي وتعزيز الأمن؛

(ج) زيادة المناصرة والتواصل مع الجمهور: تسليط الضوء على وجهات نظر المعاهدة وإبرازها من خلال مزيد من المشاركة السياسية الرفيعة المستوى، باستخدام جميع المحافل ذات الصلة، بما فيها تلك التي لا يُسمع فيها عادة هذا المنظور. ويمكن للجهات المعنية بالمعاهدة أن تضطلع بجهود على مستوى وسائط الإعلام (بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي)، وأن تسعى إلى إقامة شراكات مع القطاعات الإبداعية، بالإضافة إلى التركيز على المبادرات التثقيفية لزيادة إبراز وفهم المنظور الأمني للدول الأطراف في المعاهدة على نطاق واسع.

باء - الهيئات والمنتديات التي ينبغي المشاركة فيها

82 - يمكن للدول المؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، بصفتها تشكل الأغلبية في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، أن تزيد تواصلها مع تلك المنظمات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر والشواغل الأمنية الناتجة عنها. ومن شأن ذلك أن يوسع نطاق المناقشة ويثريه ويزيد التركيز الدولي على الأسلحة النووية، ويزيد الوعي ويطلق العنان للخبرات والبيانات التي لم تُستكشف بما فيه الكفاية. ويمكنه أيضا أن يوازن المناقشات التكنوقراطية التي تركز على أمن الدولة بشأن فائدة الأسلحة النووية من خلال إثارة الحقائق المتعلقة بمخاطر وعواقب الأسلحة النووية. وقدم عدد من التوصيات التي يمكن المضي بتتقيحها لتفعيل هذا التواصل:

(أ) الاستفادة من هيئات الخبراء: يمكن للدول المؤيدة للمعاهدة أن تطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية، ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، والمنظمات الأخرى ذات الصلة تقديم الخبرة الفنية بشأن استخدام الأسلحة النووية والتجارب والتلوث والمخاطر النووية المرتبطة بها والتخفيف من المخاطر، مع طلب فعلي لتقديم مدخلات بشأن هذه العناصر وكذلك بشأن الآثار الإنسانية والبيئية للتجارب النووية السابقة؛

(ب) دعوة مجلس الأمن/الجمعية العامة إلى العمل: يمكن للدول الأطراف في المعاهدة التي تتولى رئاسة مجلس الأمن أن تعقد مناقشات مفتوحة بشأن الشواغل الأمنية المتعلقة بالمخاطر النووية للأسلحة النووية وعواقبها الإنسانية والبيئية. ويمكنها أيضا أن تنظر في الترويج لنهج مشترك لطرح أي تهديد نووي أو إكراه أو ابتزاز نوويين على الفور أمام مجلس الأمن أو - في حالة عدم الاستجابة - أمام الجمعية العامة باعتباره انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني لتعزيز الدفاع عن "المحرمات النووية" ورفع مستوى التصدي لأي انتهاكات من هذا القبيل؛

(ج) إشراك المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية: يمكن للدول المؤيدة للمعاهدة أن تعزز أنشطة الدعوة من خلال إشراك هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لديها ولاية تتعلق بالعواقب والمخاطر الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية والتهديدات النووية، في مجالات منها حقوق الإنسان والصحة والبيئة، والمنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى المراكز التابعة للأمم المتحدة، بما فيها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمراكز الإقليمية لنزع السلاح، والاستفادة من الخبرات لتناول الآثار الأوسع نطاقا لنزع السلاح النووي وتبادل البحوث.

جيم - التواصل مع الدول التي تعتمد على الأسلحة النووية

83 - لا تملك الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية سوى القليل جدا من المعلومات الملموسة عن الاستهداف النووي والتخطيط للحرب وعمليات النشر والإجراءات، على الرغم من المخاطر العابرة للحدود وربما الوجودية التي تشكلها هذه الأسلحة على سكانها. والشفافية في هذه المجالات ضرورية للوفاء بمسؤولياتها السيادية لحماية شعوبها من هذه العواقب. ويمكن للدول الأطراف في المعاهدة أن تستخدم جميع السبل والمحافل المتاحة للمطالبة بشكل منهجي وعلني بمعلومات مفصلة من الدول المسلحة نوويا والدول المضيفة للأسلحة النووية. وكإجراء فوري عاجل إلى جانب نزع السلاح النووي، يمكن للدول الأطراف في المعاهدة أن تُسمع صوتها من خلال وضع نهج مشترك للمناقشة بشأن الحد من المخاطر. ويمكن تطوير كلا الاقتراحين وتنسيقهما في فترة ما بين الدورات المقبلة.

(أ) وضع طلبات معلومات مشتركة بشأن الشفافية: يمكن إثارة أسئلة للتواصل مع الدول التي تعتمد على الأسلحة النووية في المحافل المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح، ولجنة نزع السلاح، والجمعية العامة والمحافل ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من خلال بيانات مشتركة، وورقات عمل وقرارات أو القنوات الرسمية للقانون الدولي الإنساني. ويمكن أيضا استخدام الأطر الإقليمية والاتصالات الثنائية مع الدول المسلحة نوويا، وكذلك الاتصالات الرفيعة المستوى، والاتصالات مع المشرعين، بالإضافة إلى إشراك الجمهور الأوسع ووسائل الإعلام. وترد في المرفق الثالث مجموعة من الأسئلة العامة والمحددة الممكنة التي يمكن للدول المؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية أن تنظر في إثارتها في المحافل والمنتديات المختلفة.

(ب) وضع نهج مشترك لمناقشة الحد من المخاطر: يمكن للدول المؤيدة للمعاهدة أن تركز على تأطير مناقشة الحد من المخاطر بطريقة لا تقتصر على الحد من المخاطر الاستراتيجية بل تهدف أيضا إلى تناول المخاطر المتأصلة في ممارسة الردع النووي وتشمل تدابير ملموسة للحد من المخاطر النووية بهدف الحد من مخاطر أي استخدام أو حادث. ويمكنها أن تتصدى للفكرة القائلة بأن الخيارات النووية الإضافية تؤدي إلى نتائج إيجابية لأمن تلك الدول وأمن الجميع.

دال - توصيات بشأن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة

84 - إن الأدلة على العواقب الإنسانية والبيئية للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بها واضحة ولا لبس فيها وتؤكد حتى المنظمات العلمية الرائدة في الدول المسلحة نوويا ولا تزال تتزايد. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات حرجة حتى بشأن التأثيرات المادية، ناهيك عن التأثيرات المعقدة والمتتالية و/أو الطويلة الأجل. وهناك حاجة إلى تحليل تقاطعي على مستوى النظم لتقييم الكيفية التي سيؤدي بها استخدام الأسلحة النووية إلى تعطيل النظام الدولي للتعاون والعلاقات المترابطة. ومن شأن سد هذه الثغرات أن يزيد من تعزيز الموقف ضد الأسلحة النووية، الذي يتعلق أيضا بتوافقها مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

(أ) تشجيع (مزيد من) البحث وتخصيص التمويل: انظر القائمة الإرشادية المفصلة للمجالات والأسئلة في المرفق الرابع.